

في الواجئة

بيت الدين - المختارة: قصة أسوأ جاريت

بيت قصر بيت الدين والمختارة عداء يصعد الى التاريخ. وبين القصر مقرا صيفياً لرئاسة الجمهورية والمختارة سوء، فهم تاريخي. ليس قبيل الاهمية ان الجيرة بين هذين الصرحين تشكل اصعب قراءة لتاريخ جبلة لبنان قبل لبنان الكبير. واضحت هذالك الى اليوم مستحيلة

نقولاً ناصيف

من المتعذر التفكير، الى الآن حتى، في تسوية باراء قراءة مشتركة لكتابة تارخ مرحلة امتدت عقوداً طويلة قبل الوصول بكثير الى عام 1920، بين من يعد نفسه الاصل في جبل لبنان الجنوبي ومن انتزع الامارة. ما بين قصر بيت الدين والمختارة لا يروي قصة الصدام التاريخي القديم فحسب، بل يوحي بان الضصرين منذ عام 1945 على الأقل هما أسوأ جارين لبنانيين. منذ القرن التاسع عشر يقفان في عرض التاريخ.

في ايلول 1945 افتتح الرئيس بشارة الخوري تحويل قصر بيت الدين الى مقر صيفي للرئاسة بعد اعادة ترميمه، قبل أن يدرج من العام التالي، في اب 1946، على الإقامة فيه صيفاً. إلا أن الشيخ بشارة الذي

بعد حرب الجبل، رجع جنبلط الابن رفات بنشير الشهابي في الوادي

اعتاد ان يصيّف ايضاً في عاليه حتى يوم استقالته عام 1952، بخر في اظهار المشكلة عندما تحدث عن «حقائين على الكتف» كلما صيّف في القصر الرئاسي، وهو ما يرويّه في «حقائق لبنان» الاولى صاحب الكرسي المطران أوغسطين البستاني والثاني صاحبة السدار نظيرة جنبلط. كلاهما المطران والست ناواو الكتلّة الدستورية وانحازا الى الكتلّة الوطنية.

على شرفة بيت الدين، في اليوم الثالث لانتخابه رئيساً للجمهورية في 26 ايلول 1952، اختلف الرئيس كميل شمعون مع حليفه بكماشة جنبلط للمرة الاولى، ايذانا بالافتراق. دعا شمعون جنبلط مرحاً، سألت زلفاً شمعون زوجها الرئيس عن سبب عدم ارتياح حليفه العاشرة لتيلاً، اختليا على شرفة

فرد: اظن ان الامور لا تسير كما يجب. اول خلافهما كان على اولي حكومات العهد الجديد ومحكمة الشيخ بشارة. مذكاذك أصبحت دير القصر، سقط الرئيس، الجار السوء لجنبلط. لزم شمعون صيفاً القصر التاريخي حتى اندلاع «ثورة 1958». اول علامات انزعاج جنبلط، لحظة

تقرير

هبنه «تاتش»: قرض مدعوم لم يحوّل الى «الاتصالات»

لأن الوزير لا يقدر أن يجبر أيًا من الشركتين المشغلتين على شيء»، فهما، بحسب القانون، مستقلة كل منهما بقرارها. كلام الطرفين ليس بحاجة إلى الجهد لإثبات تناقضه. لكن مع ذلك، ثمة رابط واضح بين كل ما قيل، هو سعي كل طرف إلى رمي المسؤولية على الطرف الآخر، بما يعزز الشك في أمر الصفة. علماً أن استنتاجاً كهذا سبق أن خلص إليه وزير الاتصالات نفسه، فهو الذي بادر، في أحد اجتماعات لجنة الاتصالات النيابية إلى الجاهرة بأنه سيسعي إلى تحويل عقد الإيجار إلى عقد شراء، بهدف الحد من الأضرار التي سببها عقد الإيجار. ولذلك تحديداً، لم يتوقف عن الاحتفال بنجاحه

في مساع، لكن من دون أن يوضح للرأي العام حقيقة الإشكاليات التي راقت عقد الإيجار. وهو بذلك، إنما جاء ليعطي على فضيحة بفضيحة أكبر منها. بينما كان بإمكانه، وهذا أقصر الطرق، عرض مسألة الإيجار على النيابة العامة المالية، أو أي جهة رقابية أخرى، لتبيان مكان الخطأ والفساد، ومحاولة تصحيح الخطأ الكامن في العقد الذي كاد يكلف الدولة مبالغ طائلة. لم يفعل شقير ما يفترض أن يكون بديهياً، فمهمته «السياسية» قضى بتصحيح مسار الصفقات الذي كان قد اتبعه سلفه، لا كشف مضمون هذه الصفقات ومحاسبة المسؤولين عنها. أما بالنسبة إلى «تاتش»، وما قالته محاميتها في الجلسة الأخيرة للجنة

الدين بشير الشهابي وصاحب قصر المختارة بشير جنبلط. مذ انتخب، فضل الرئيس فؤاد شهاب أن يصيّف في عجلتون ويشتي في صربا وجونيه. الا ان قصر بيت الدين ارتبط في السنة الاولى لعهنده بحدائنه لا تنسّى. ما كاد الرئيس يصل الى القصر راعياً احتفالياً للمغتربين اللبنانيين مساء 27 تموز 1959 حتى بلغه ان انتصار جنبلط قتلوا بوحشية بعصي وخناجر النائب نعيم مغنيغ في طريقه الى الاحتفال، انتقاماً لدوره في «ثورة 1958» في الشوف بسبب صلته الطويلة بشمعون. ومع ان عجلتون بعيدة كفاية عن بيت الدين والمختارة كي لا يتضرر جنبلط بالمنافسة الشعبية والانحائية والسياسية كالتى خبرها للمرة الاولى مع ابن رشما الشيخ بشارة وابن دير القصر كميل شمعون، الا ان جنبلط - كاحد اهم ركائز العهد الشهابي واقواها - لم ينس انه «بيك» لا يسعه الا ان «يبكل» أزوار الجاكتين في حضرة أمير شهابي هو رئيس الجمهورية. بل لا تنسى ايضاً صورة علم الحزب التقدمي الاشتراكي يقدمه جنبلط، منحنيّاً، الى شهاب الجالس على مقعده. ما لم ينسه الزعيم الدرزي كذلك ان شقيق جد شهاب، الامير بشير، استعان بمحمد علي باشا كي يامر والى عكا عبدالله باشا بقتل بشير جنبلط جد كمال جنبلط عام 1825. لم تمنعه هذه المهابة من ان يضم حفيد بشير الشهابي، عبدالعزيز شهاب، الى كتلته في انتخابات 1960 و1964.

في ظل الرئيس سليمان فرنجه شاع «المجمع الوزاري» الذي لم يتكرر منذاذ، منعقداً في قصر بيت الدين عام 1974، اقرب الى خلوات مجلس الوزراء ناقش التعيينات وورش الوزارات. اما الرئيس الياس سركيس فلم يبرح قصر بعيدا الى قصر بيت الدين سوى يومي 15 تشرين الاول و17 و17 منه لتدروس اجتماع اللجنة العربية العليا بغية حمل يومذاك لم يرز جنبلط الرئيس المنتخب لتنهضته. بحسب ما روى غسان تويني، تدزخ بالم في القدم قبل ان يقول: هل خضنا كل هذه المعركة لاسقاط بشارة الخوري وانتخبنا رئيساً آخر من اجل ذلك، المحموم بين صاحب قصر بيت



زعم المختارة في المقر الرئاسي الصيفي تكريسا لشمعية قصر نبي والاقتصاد من الدور (مروان طحطط)

اعلان انتخاب شمعون، اشتعال سماء دير القصر بالاسهم النارية. يومذاك لم يرز جنبلط الرئيس المنتخب لتنهضته. بحسب ما روى غسان تويني، تدزخ بالم في القدم قبل ان يقول: هل خضنا كل هذه المعركة لاسقاط بشارة الخوري وانتخبنا رئيساً آخر من اجل ذلك، المحموم بين صاحب قصر بيت

بدعم عسكري سوري، امارته الدرزية وطرده القوات اللبنانية من كل جبل لبنان الجنوبي. مع ان جنبلط الابن غالباً ما يميّز بين النسيان والمسامحة، لم يفقه بعد سيطرته على الشوف الدخول الى قصر بيت الدين وفتح ضريح بشير الشهابي، واخراج ما تبقى من رفاتة كي يلقى بها في الوادي ويجعل الضريح فارغاً انتقاماً للجد بشير جنبلط. على من العقود تلك، كمنّت مشكلة المختارة مع قصر بيت الدين في علاقة رئيس الدولة بزعيم المختارة الذي غالباً ما يرى وجود ذاك في القصر الصفي - وان لشهري في السنة - اضعفاء شرعية تاريخية على قصر بُنيت من حوله إمارة بالاقتصاد من الدورن.

وخلافاً للخوري وشمعون، فضّل فرنجه ان يصيّف في إهدن، والجميل في بكفيا، والرئيس الياس هراوي في زحلة. الى ان وقع، للمرة الاولى، اشتباك من طراز مختلف، واجهته قائد الجيش العماد اميل لحود، مع ان القرار سياسي في حكومة احد وزرائها جنبلط. كان القرار استعادة المنشآت الرسمية المستولى عليها في سني الحرب من الميليشيات منذ 24 تموز 1992 كانت المواجهة مع جنبلط الابن الذي استقال ووزراؤه، ثم عادوا عن الاستقالة، جراء استرجاع الجيش قصر الامير بشير، الموضوع تحت السلطة المباشرة لجنبلط منذ حرب الجبل، بينما تملكه الدولة اللبنانية. بيد ان المشكلة اضحّت اكثر تعقيداً بعد انتخاب لحود رئيساً للجمهورية. صيف 1999 عزم على الإقامة في قصر بيت الدين، وامر بإزالة تمثال كمال جنبلط عند مدخل القصر قبل ان يدخل اليه. انفجر النزاع بين رئيس الجمهورية وزعيم المختارة، بيد انه انتهى الى سحب التمثال من الباحة. بعد لحود صيّف الرئيس ميشال سليمان في القصر ثم من بعده الآن الرئيس ميشال عون.

على ان زيارة وفد حزبي وشعبي جنبلطي كبير الى القصر اليوم تحدياً بالرئيس - وإن بدت مبادرة غير مالوفة لكنها مهمة وقد تكون ضرورية - لا تكظم ما تحت جبل التاريخ بين أسوأ جارين.

المشهد السياسي

هل تطال العقوبات الأميركية حلفاء المقاومة؟

على الحزب فتيل تفجير إذا ما قررت الإدارة الأميركية استخدامها للضغط على حلفاء المقاومة، علماً بان بعض المعلقين على النقاشات التي اجراها رئيس الحكومة في واشنطن أكدوا ان المسؤولين الأميركيين «لم يقدموا اجوبة واضحة وصريحة بشأن هذا الامر»، بل مجرد تلميح إلى ان «الاسماء الجديدة ستضاف إلى لوائح العقوبات قريباً»، من دون الغوص في الخطوات التي ستتبع. وهذا ما دفع الحريري الى التصريح بـ«اننا لا نستطيع تغيير موقف الإدارة الأميركية من العقوبات ضد حزب الله، ولكننا نعمل على تجنب لبنان أي تبعات». مصادر مطلعة على ما دار في واشنطن قالت لـ«الأخبار» ان «ما سبق وفعّلته الإدارة الأميركية بإدراج نائبين لبنانيين على قوائمها، كان بمثابة رسالة تحذيرية لإركان الدولة اللبنانية، وتحديداً الرئيس ميشال عون ونبيه بري المعروفين» وإن «القرار المتعلق بفرض عقوبات

كلام رئيس الحكومة سعد الحريري من واشنطن عن العقوبات. عكس قراراً أميركياً بتضمينها وتوسيعها وفيما جرى التداول بمعلومات عن لوائح جديدة ستصدر قريباً يمكن ان تتضمن أسماء من تيارات واحزاب سياسية حليفة لحزب الله، علمت «الأخبار» ان «الخزانة الأميركية لا تزال تحصر قوائم المصابين برجال الاعمال والتمويلين الشيعة»

فيما تتعدّز على اعداء المقاومة الانتصار عليها بالنمط المعتاد عسكرياً، يستدعي منهم ذلك الاستمرار بعدوان من نوع اخر يستهدف بيئتها واهلها، عجز تفعيل العقوبات الاقتصادية على اشخاص ومؤسسات وجهات تُزعم انتماءهم للحزب من دون اي أدلة. وبعد ان تمدّت هذه العقوبات أخيراً لتطال الجناح السياسي للحزب، من خلال رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب محمد رعد والنائب امين شري، إضافة الى مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق الحاج وفيق صفا، والطلب الى الحكومة اللبنانية قطع اتصالاتها بهم، توسعت دائرة الاسئلة حول الخطوة التالية للإدارة الأميركية، وعمّا إذا كانت السخة المقتلة من العقوبات ستستهدف أفراداً أو شخصيات من حلفاء الحزب. تبدو الولايات المتحدة مصممة على المضي في هذه السياسة، وكلام رئيس الحكومة سعد الحريري في واشنطن أبرز دليل على ذلك، إذ أجاب رداً على سؤال عن ان «الحديث عن عقوبات الجيش لحزب الله، يجري تداوله في الكونغرس، وإن كنا لا نعتقد اننا نصل الى ذلك»، ياتي ذلك، في عمرة الانشغال الداخلي باللوضع المالي والاقتصادي والتضخّمات التي يبتظرها لبنان، ووسط تجدد المخاوف من ان يصبح ملف العقوبات

محت طريح من قبل عدد كبير من اعضاء الكونغرس، غير أن قراراً كهذا لن يصدر في الوقت الراهن». لكن الاكيد ان «لائحة الشخصيات الذين تضعهم الولايات المتحدة في دائرة الشبهة قبل اتخاذ قرار وضعهم على لائحة العقوبات تضم مجموعة من رجال الاعمال والتمويلين الشيعة الذين يعملون في غابليتهم خارج لبنان، وبعضهم يعمل في الغرب على الخليج». بحسب المصادر. واعتبرت المصدر ان «كلام الحريري رسالة الى حزب الله بأنه ناقش هذا الامر ولم يفلح في تغيير رأي الأميركيين المصريين على هذه السياسة، ولا ينبغي لأحد ان يحفل اللبنانيين مسؤولية عدم قدرتهم الوقوف في وجه هذا الامر».

داخلياً، انعكس لقاء المصالحة الذي انعقد في بعيداً أخيراً، بين رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس الحزب الديمقراطي طلال أرسلان، بعد 40 يوماً من حادثة «السياتين»، إيجاباً على الجبل، الذي شهد انتقال الرئيس عون الى قصر بيت الدين (المقرّ الرئاسي الصيفي في الشوف). وبدا واضحاً من الظروف التي أحاطت بهذه «المنقلة»، أن ثمة قراراً من قبل «الاشتراكي» بالظهور مرة أخرى بمظهر «الطرف المسيطر على هذه المنطقة»، إذ تعهد وزراؤه ونوابه الترحيب بالرئيس، ومواكبة انتقاله بمظاهر الحفاوة، حيث شارك هؤلاء في إعداد مراسم الاستقبال والطلب الى المنصرين رفع لافتات الترحيب، وسيروو قياديون من الاشتراكي بيت الدين اليوم، على أن يكونوا برفقة داليا ابنة النائب السابق جنبلط الموجود، وابنه النائب تيمور جنبلط، خارج البلاد. كما بدأ لافتاً تبدل الخطاب الاشتراكي تجاه عون، إذ قال الوزير وائل ابو فاعور «إننا نحتفّئ كلقاء ديمقراطي للترحيب به في الجبل، بوفد باسم الجبل يرحبون بغفاعة الرئيس، بين أهله وخلفائه في الجبل». وشدد أبو فاعور على رعايته حفل افتتاح «مهرجان الكرة الطائرة السنوي 2019»، على هذه الزيارة ستكرس المصالحة والعيش الواحد، وستكرس وحدة عيش اللبنانيين ووحدة اللبنانيين في الجبل وفي كل لبنان».



(هيلم الموسوي)

ديفلوبمنت» على هذا الإثناء للمبنى بعد تجهيزه، ثم دفعت 23,6 مليون دولار دفعة أولى من ثمن المبنى (بعد تحويل عقد الإيجار إلى عقد شراء)، من دون حسم المبلغ الذي دُفع لاستكمال تجهيز المبنى ومن دون حسم المبلغ الباقي من إيجار السنة الأولى (راجع «الأخبار»، 14 آب 2019). ولأنها ستقتسط المبلغ الباقي من ثمن المبنى (45 مليون دولار) على ثلاث دفعات، ستدفع مبلغاً إضافياً بقيمة 5,1 ملايين دولار فوائد لصاحب المبنى. علماً أن الأخير سيسمّر بالاستفادة، حتى بعد بيعه العقار، بقرض مدموم من مصرف لبنان، بقيمة 22 مليون دولار وبفائدة واحد في المئة، على 14 سنة (مع سنتين فترة سماح). فقد سبق أن حصلت شركة «سيتي

المبني بعد تجهيزه، ثم دفعت 23,6 مليون دولار دفعة أولى من ثمن المبنى (بعد تحويل عقد الإيجار إلى عقد شراء)، من دون حسم المبلغ الذي دُفع لاستكمال تجهيز المبنى ومن دون حسم المبلغ الباقي من إيجار السنة الأولى (راجع «الأخبار»، 14 آب 2019). ولأنها ستقتسط المبلغ الباقي من ثمن المبنى (45 مليون دولار) على ثلاث دفعات، ستدفع مبلغاً إضافياً بقيمة 5,1 ملايين دولار فوائد لصاحب المبنى. علماً أن الأخير سيسمّر بالاستفادة، حتى بعد بيعه العقار، بقرض مدموم من مصرف لبنان، بقيمة 22 مليون دولار وبفائدة واحد في المئة، على 14 سنة (مع سنتين فترة سماح). فقد سبق أن حصلت شركة «سيتي

شراء عقار، فعليها أن تشتريه من موازنتها، أو على الأقل من الأموال التي تحول لها من الشركة. وهذا يفرض البات مختلفة لإجراة عملية الشراء، وأولها الحصول على موافقة مجلس الوزراء على الصفقة، مع ما يعنيه ذلك من إخضاعها لمستويات مختلفة من الرقابة. كل ذلك لم يحصل، وذهب وزير الاتصالات إلى اختصار كل الدولة بشخصه، فأجرى المفاوضات لشراء المبنى ثم طلب من «تاتش» توقيع العقد. وبذلك، تكون شركة قد دفعت من أموال الشعب اللبناني 22,6 مليون دولار لصاحب المبنى لتمتحن من استكمال بناء المبنى (عند توقيع عقد الإيجار)، ثم دفعت 6,4 ملايين دولار بدل إيجار السنة الأولى

استنجاز المساحات التي تحتاجها من ضمن النفقات التشغيلية، لكنه لا يتضمن أي بند يسمح لها بزيادة بغرض البات مختلفة لإجراة عملية الشراء، وأولها الحصول على موافقة مجلس الوزراء على الصفقة، مع ما يعنيه ذلك من إخضاعها لمستويات مختلفة من الرقابة. كل ذلك لم يحصل، وذهب وزير الاتصالات إلى اختصار كل الدولة بشخصه، فأجرى المفاوضات لشراء المبنى ثم طلب من «تاتش» توقيع العقد. وبذلك، تكون شركة قد دفعت من أموال الشعب اللبناني 22,6 مليون دولار لصاحب المبنى لتمتحن من استكمال بناء المبنى (عند توقيع عقد الإيجار)، ثم دفعت 6,4 ملايين دولار بدل إيجار السنة الأولى

«الاتصالات» و«تاتش» تسميات إلى التبرؤ من فضيحة المبنى»

الإدارة، والثانية تتصل بغياب أي توفض من قبل المساهمين. علماً أن هؤلاء لم يسمع صوتهم في خضم تلك الأزمة، بالرغم من انهم المعنيون مباشرة بها. وعليه، فإذا ارادت الدولة اللبنانية - وزارة الاتصالات،